ملف القدس

آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ
كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني*

عادل هـ. يحيى**

تتناول هذه الدراسة الواقع الراهن للآثار الفلسطينية، وخصوصاً المخاطر المحدقة بها جراء عزل وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية المحتلة بسبب استمرار السلطات الإسرائيلية في بناء جدار الفصل العنصري الذي يهدد بالخطر آلاف المواقع الأثرية. كما تبحث في تأثير التنقيبات غير القانونية عن الآثار، والاتجار بها، في التراث الحضاري الفلسطيني. وهي تكشف أموراً غير مطروقة كثيراً في الكتابات الفلسطينية، مثل الأثر الذي ربما تتركه خطة فك الارتباط الإسرائيلية، وكذلك تأثير قوانين الآثار الإسرائيلية التي تبيح الاتجار بالآثار، في الآثار الفلسطينية. وتوضح الدراسة أن الآثار مورد ثقافي لا يعوض، ولا يمكن التفريط به، لا سيما أن ما يندثر منها، أو يُنهب، لا يمكن تعويضه أبداً. وتبرز فيها عناوين رئيسية مثل التنقيب غير القانوني عن الآثار، والاتجار غير المشروع بها، وهي النشاطات التي يصفها الكاتب بأنها "نهب للذات"، و"سرقة من أجل لقمة العيش".

صورة
نهب لصوص الآثار هذا المدفن الروماني ببلدة قباطية جنوبي جنين في الضفة الغربية، هذا في حين كشفت حفريات إنقاذية لدائرة الآثار الفلسطينية في القرية نفسها عن 490 قطعة من الفضة العثمانية.
مصدر الصورة: أرشيف المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

تراث فلسطين الأثري، كما التراث الأثري في كل مكان، مورد ثقافي لا يُعوّض. ومع أن فلسطين التاريخية هي من أكثر المناطق التي تم التنقيب فيها أثرياً على مستوى العالم، إلاّ إن الحاجة لا تزال ماسة إلى حماية تراثها الحضاري وإدارته بشكل صحيح بعد التدمير الذي تسببت به عقود من الاضطراب السياسي والعنف الدموي. فمنذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967، بقيت الأراضي الفلسطينية المحتلة مهملة نسبياً من جانب علماء الآثار، بينما استمر وتوسع التنقيب الأثري في الدول المجاورة كالأردن ومصر وإسرائيل وقبرص واليونان وغيرها.

وتتنوع التهديدات والتحديات التي تواجه التراث الثقافي الفلسطيني، إلاّ إنها تشترك في جديتها وصعوبة حلها. بعض هذه الأخطار ذاتي، محلي المنشأ، مثل التنقيب غير القانوني، وغياب القوانين الوطنية التي تحمي الآثار، وضعف الاهتمام الشعبي والرسمي بهذا الأمر، وبعضها الآخر يتمثل في الاتجار بالآثار، وقوانين الآثار الإسرائيلية، وسلسلة المستعمرات، والطرق الاستيطانية والمعسكرات، والجدران، والأسوار وأبراج الحراسة التي تبنيها إسرائيل على امتداد الضفة الغربية. ولا شك في أن أحد المستلزمات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات، وصولاً إلى اعتماد خطة وطنية شاملة لحماية تراث فلسطين الثقافي، يكمن في تحليل مفصل لهذه الأخطار في ظل وضع سياسي واقتصادي معقد للغاية.

سيتم التركيز في هذه المقالة على أربعة عوامل رئيسية تهدد حالياً التراث الثقافي في فلسطين. الأول، هو التنقيب غير القانوني عن الآثار، أو ما ندعوه "سرقة الآثار من أجل لقمة العيش"، والثاني، هو بناء جدار الفصل وما يتركه من تأثير مدمر في الآثار الفلسطينية على امتداد الضفة الغربية، أمّا الثالث، فهو تأثير قوانين الآثار السارية المفعول في كل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وأخيراً، تأثير خطة فك الارتباط الإسرائيلية في التراث الفلسطيني.

التنقيب غير القانوني: نهب للذات

التنقيب غير القانوني عن الآثار قديم قدم التاريخ ذاته، وخصوصاً في الدول التي يعود تاريخ الاستيطان فيها إلى آلاف السنين، كما هي الحال بالنسبة إلى فلسطين والدول المجاورة. لكن هذه المشكلة تفاقمت هنا في العقود الأخيرة بسبب غياب الاستقرار السياسي، وتسلط الحكم الأجنبي على مقدرات البلد. فبحسب المسوحات الأثرية التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني في ثلاثينيات القرن الماضي، ضمّت فلسطين التاريخية (إسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة) ما مجموعه 35.000 موقع أثري كبير وصغير (مدن؛ قرى؛ تلال؛ كهوف؛ مقالع حجارة؛ أبراج؛ معابد؛ كنائس؛ مساجد.. إلخ)، تعود بتاريخها إلى الحقب التاريخية وما قبل التاريخية كافة. وتضم الضفة الغربية وحدها أكثر من ثلث هذه المواقع، وتحديداً 12.216 موقعاً (انظر الجدول أدناه). وللأسف الشديد، دُمر قسم كبير من هذه المواقع في الضفة الغربية وغزة، وخصوصاً منذ احتلال إسرائيل لهما في سنة 1967. وعلى الرغم من أن العدد الدقيق للمواقع المدمرة في هذه المناطق منذ ذلك التاريخ غير معروف، فإن أكثر التقديرات يشير إلى أنه بالآلاف وليس بالمئات.[(1)] والحقيقة أن لصوص الآثار في فلسطين لا يتورعون عن حفر وتخريب أي شيء يقع في طريقهم بما في ذلك القبور الإسلامية، مثل مقام حسن الراعي قرب النبي موسى على سبيل المثال، مع العلم أن هذا النوع من القبور لا يحتوي على أعطيات ولا على لقى أثرية من أي نوع.

جدول رقم (1): المواقع والمعالم الأثرية المعروفة في الضفة الغربية

اسم المنطقة	حجم المنطقة (كم^2)	عدد القرى	عدد المواقع الأثرية الأساسية	عدد المعالم الأثرية	العدد الإجمالي
بيت لحم	581	71	136	1.228	1.364
غزّة	371	42	44	140	184
الخليل	1.068	156	357	1.859	2.216

جنين	586	96	212	537	749
أريحا	649	16	76	451	527
القدس	332	51	181	1.386	1.567
نابلس	569	73	266	1.015	1.281
قلقيلية	151	35	53	418	471
رام الله	782	80	347	1.788	2.135
سلفيت	201	23	86	662	748
طوباس	415	23	130	359	489
طولكرم	263	42	100	385	485
المجموع	**5.968**	**708**	**1.988**	**10.228**	**12.216**

صورة

مدفن روماني جماعي تعرض للنهب والتخريب في قرية قراوة بني زيد شمالي غربي رام الله بالضفة الغربية

مصدر الصورة: أرشيف المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

يعمل المنقبون الفلسطينيون غير القانونيين عادة، في مجموعات صغيرة تتألف من أربعة أفراد إلى عشرة. وهم يحفرون خلال الليل لتجنب مواجهة الشرطة، أو أصحاب الأراضي التي يحفرون فيها، ويرتدون ثياباً قاتمة اللون، ويتسلحون بمعدات متطورة مثل آلات كشف المعادن، والتراكتورات المخصصة للحفر العميق في الأرض، إضافة طبعاً إلى المجارف، والمعاول، والفؤوس، والسكاكين، والغرابيل، والمكانس.. إلخ. ويقوم فرد أو أكثر من المجموعة بالمراقبة لرصد أي دخيل، بينما يقوم الآخرون بعملية الحفر. وهم في العادة لا يحفرون عشوائياً، بل يأخذون وقتهم في البحث عن مواقع أثرية محتملة، باحثين عن دلائل طبيعية كأشجار التين الوارفة التي تنبت قرب الكهوف الجوفية، وكسر الفخار الذي ينتشر على سطح الأرض في المناطق الأثرية، وآثار نحت في الصخر.. إلخ. وبهذا، فإنهم في أحيان كثيرة يكونون أكثر فاعلية من علماء الآثار، وخصوصاً الأجانب منهم، من حيث قراءة التضاريس، وتحديد مكان البحث وماهيته. كما أن بعضهم على دراية بأساليب الحفر الطبقي الذي يتّبعه علماء الآثار المختصون، ذلك بأن هؤلاء تعلموا مهارات التنقيب من علماء الآثار الأجانب العاملين في البلد من خلال عملهم معهم، ثم نقلوا هذه المعارف إلى أولادهم وأصدقائهم فيما بعد. ويؤكد السيد محمد، وهو حفار قبور معروف من قرية الجيب (جيبيون القديمة)، ذلك قائلاً: "لقد تعلم أهل القرية طبيعة التنقيب، وعلم طبقات الأرض من برِتشارد الذي نقب في القرية في خمسينيات القرن الماضي." وغالباً ما يستخدم هؤلاء المنقبون مصطلحات علمية لوصف اللقى الأثرية، وتحديد الفترة التاريخية العائدة لها مثل، العصر البرونزي، والعصر الحديدي الأول، والعهد الروماني، والبيزنطي.. إلخ. ويمكن لبعضهم تأريخ هذه اللقى بصورة دقيقة نسبياً، تكون عادة مقبولة من تجار الآثار وهواة جمعها، حتى في أسواق الأنتيكا المحلية والعالمية.

النهب للارتزاق

المنقبون الفلسطينيون غير القانونيين هم، في العادة، رجال ريفيون فقراء، عاطلون عن العمل، وهم يلجأون إلى التنقيب عن الآثار كوسيلة لمواجهة الفقر والبطالة، إن لم نقل الجوع. إنهم يبيعون اللقى التي يكتشفونها في مناطقهم لوسطاء يقومون بدورهم ببيعها لتجار الآثار الإسرائيليين ذوي الرُّخص في المدن الكبرى كالقدس وتل أبيب وحيفا. وهؤلاء الوسطاء، ومعهم التجار، هم من يحصل على حصة الأسد من ريع هذه التجارة البائسة،[2] بينما لا يحصل لصوص الآثار المحليون على أكثر من 1٪ من قيمة اللقى الأثرية في السوق، وفقاً لمعظم التقديرات.[3] والدليل على ارتباط عمليات التنقيب غير المشروع وبيع الآثار في فلسطين بالفقر والحاجة الاقتصادية، هو أن عمليات التنقيب والبيع هذه تنمو بالمعدل ذاته لنمو البطالة والفقر. فقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل درامي بعد اشتعال انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2000 نتيجة إغلاق إسرائيل المناطق الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم فيها. ففي سنة 2001، سجلت سلطات الآثار الفلسطينية والإسرائيلية ارتفاعاً قُدر بنحو 300٪ في حالات نهب الآثار وبيعها.[4] وتؤكد تقارير البنك الدولي الاقتصادية هذا الاستنتاج إذ يشير تقرير البنك لسنة 2005، إلى أن معدلات البطالة في المناطق الفلسطينية تضاعفت عمّا كانت عليه قبل اشتعال الانتفاضة، إذ بلغت أكثر من 23٪، وأن 43٪ من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر. وبالتأكيد، فقد تحول قسم كبير من هؤلاء العاطلين عن العمل، ولا سيما في المناطق الريفية، إلى عمليات نهب الآثار في مناطقهم، وخصوصاً في المواقع الغنية بالآثار كسبسطية القريبة من نابلس، والجيب (جيبيون) قرب القدس، ومنطقة جنوبي الخليل، وقباطية القريبة من جنين، وغيرها كثير. لكن هذا لا يعني، بأي حال، أن نهب الآثار عمل مربح، أو أن لصوص الآثار المحليين يحصلون على مبالغ مالية مجزية لقاء عملهم هذا، بل على العكس من ذلك، المهنة شاقة للغاية، ولا تبرر الجهد المبذول فيها، ولا المخاطر التي تنطوي عليها. فبالإضافة إلى خطر الوقوع في قبضة السلطات المختصة، والتعرض للاعتقال أو السجن، يواجه حفارو القبور الأفاعي والعناكب السامة والحشرات القاتلة. والخوف الأكبر كما قال أحد هؤلاء، ويدعى منذر من منطقة جنوبي الخليل، لأحد الصحافيين من وكالة رويترز: "هو من الجن والأشباح." وتابع قائلاً: أنا لا أخاف من الشرطة أو الأفاعي. أنا لا أخاف إلاّ من الجن، فهم يتسببون أحياناً بإصابة الناس بالمرض أو بالجنون." وأضاف: "أحياناً نصطحب معنا شيوخاً لقراءة الرّقى والتعاويذ من أجل طرد الأرواح الشريرة من المقابر."[5]

إلى جانب المموّنين لسوق الآثار القديمة، يُمكن اعتبار هواة جمع الآثار مساهمين رئيسيين في ازدهار هذه الظاهرة المدمرة، إذ إنهم يشجعون على نهب الآثار عبر تسبّبهم بإيجاد الطلب عليها في السوق. وهم بذلك مذنبون بالقدر ذاته كحفاري القبور، إن لم يكن أكثر. ومن المعلوم أن المستهلكين الرئيسيين لآثار الأراضي المقدسة هم، في العادة، هواة جمع الآثار الإسرائيليون، والأجانب الذين يفدون إلى البلد كحجاج وسياح، إذ يستهلك هؤلاء نحو 90٪ من حصة السوق، بينما تستهلك المتاحف الإسرائيلية والعالمية، والتي تفتقر إلى سياسات محددة تحظر شراء الآثار مجهولة المصدر، الجزء المتبقي. ويُضاف إلى هؤلاء قلة من هواة جمع الآثار المحليين. ويسعى لصوص الآثار المحليون عادة وراء الحلي المصنوعة من الذهب والفضة، علاوة على الأواني الزجاجية، والخزف ، والفخار، وخصوصاً المصابيح الزيتية، والأختام الطينية، والمخطوطات، فهذه كلها، إذا كانت في حالة جيدة،[6] يمكن أن تباع بمئات الدولارات، وأحياناً بآلافها. ولذا، لا

يتورع المنقبون، على سبيل المثال، في حال عثورهم على هيكل عظمي يتقلد مجوهرات ذهبية أو فضية، من تحطيمه كلياً من أجل الحصول على السوار أو العقد بحالة سليمة، وبهذا يدمرون معلومات تاريخية ذات قيمة كبيرة.

من الواضح أن تغيير نظرة الجمهور إلى الآثار هو المقدمة الضرورية لأي حلول مستقبلية لظاهرة سرقتها، أو للتخفيف من هذه الظاهرة على الأقل. وهذا يشمل تغيير قناعات المنقبين غير القانونيين، وهواة جمع الآثار، وحتى علماء الآثار أنفسهم، تجاه هذه الظاهرة. إن علم الآثار الحديث لا يعني تجميع اللقى الأثرية وعرضها في المتاحف والمجموعات الخاصة، بقدر ما يعني جمع المعلومات التاريخية من سياقها الطبقي عبر عمليات حفر منظمة. ولذلك فإن الشرط الضروري لمواجهة هذه الظاهرة هو تغيير سلوك الجمهور المتسامح عموماً تجاه لصوص الآثار المحليين وأعمالهم. فتبريرات هؤلاء التي تتراوح عادة بين الحاجة الاقتصادية، ونقص فرص العمل، وصولاً إلى الادعاء بالرغبة في الوصول إلى الكنوز الأثرية قبل وصول المنقبين الأجانب والإسرائيليين إليها، يجب ألاّ تكون مقبولة من أحد. فالمبرر الأخير يلقى قبولاً من الجمهور الفلسطيني بفعل سياسات الاحتلال السلبية فيما يتعلق بالآثار، والتي كثيراً ما تلجأ إلى مصادرة الأرض، ومنع الفلسطينيين من الحصول على تراخيص بناء بحجة الحفاظ على الآثار. كما يجب أن تتشدد السلطات والقوانين المحلية، بشأن أعمال التنقيب غير القانوني عن الآثار والاتجار بها. وفي هذا الإطار يندرج كلام محمد، وهو منقب من الجيب، يتهم فيه عالم الآثار الأميركي المشهور جيمس برتشارد، الذي عمل في قرية الجيب في خمسينيات القرن المنصرم، بتشجيع التنقيب غير القانوني، فيقول:

> *نقّب هذا الرجل في القرية في نهاية الخمسينيات، وكان يظل فيها لثلاثة أشهر أو خمسة، وليس طول السنة، إذ كان يأتي في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو ويبقى حتى تشرين الثاني/نوفمبر، ثم يختفي مع فريقه. وفي الشتاء، عندما يبرد الطقس، كان الأهالي الذين يعملون معه يعمدون إلى البدء بالتنقيب، لكن ليس في وضح النهار، وإنما في الليل فقط. وكان أهالي القرية يعترضون على هذا الأمر لأن المنقبين كانوا يخربون الأرض، لكن برتشارد كان يشجع هؤلاء الناس ويعطيهم المال لقاء ما يعثرون عليه، وفيما بعد، بدأوا يعملون لحسابهم الخاص. وكان برتشارد يشتري اللقى من خلال وسيط من منطقة جنوبي الخليل كان يقوم بتخزين مشترياته تلك في بيته حتى عودة برتشارد الذي كان يأخذ كل شيء، وينقد الرجل المال الذي يطلبه، من دون أن يسأله أي سؤال. علاوة على ذلك، كان هناك آخرون يبيعونه أشياء أيضاً، وعندما يكون غائباً كانوا يبيعونها لمحلات بيع التحف في القدس.*[7]

إن نشاطات التنقيب غير القانوني عن الآثار لا يمكن أن تبقى مقتصرة على الضفة الغربية، بل ستتعداها حتماً إلى مناطق ودول أُخرى بما فيها إسرائيل ذاتها. وبما أن كثيراً من المواقع الأثرية في الضفة تم تفريغها، عمد بعض المنقبين الفلسطينيين إلى اجتياز الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة، سعياً وراء مواقع ذات مردود أكبر. وفي سنة 2001، ألقت وحدة مكافحة سرقة الآثار التابعة لسلطة الآثار الإسرائيلية، القبض على شرطي فلسطيني ينقب عن الآثار في

إسرائيل.[8] وهناك أحاديث مؤكدة عن تعاون بين عصابات تهريب الآثار والاتجار بها في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والأردن، حيث تسعى هذه العصابات لاقتحام أسواق جديدة وواعدة، وخصوصاً أسواق الخليج العربي.

جدار الفصل في الضفة الغربية

وفقاً لتقديرات دائرة الآثار الفلسطينية، فإن الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية سيعزل أكثر من 1500 موقع ومعلم أثري بين الخط الأخضر وجدار الفصل الغربي، كما أن هناك 1250 موقعاً ومعلماً أثرياً يتهددها الجدار المقترح في وادي الأردن في الشرق. وهكذا، فإن الجدار في حالة اكتماله سيعزل أو يدمر نحو 2800 موقع ومعلم أثري معروف في الضفة الغربية (انظر الجدول أدناه). وهذا رقم لا يستهان به، إذ إنه يمثل ما نسبته 23.3٪ من مجموع المواقع والمعالم الأثرية المعروفة في المناطق الفلسطينية، وأكثر من 12٪ من مجموع المواقع الأثرية المعروفة في فلسطين التاريخية. وتذهب دائرة الآثار الفلسطينية أيضاً إلى أن الجدار دمر، كلياً أو جزئياً، نحو 800 موقع أثري. وهذا الوضع سيكون له تأثير كارثي في تراث فلسطين الحضاري، وفي قطاع السياحة فيها، لأن السياح يفدون إلى هذا البلد للتمتع بتراثه الثقافي الثري أساساً.

جدول رقم (2): التأثير المتوقع لجدار الفصل في التراث الحضاري الفلسطيني في الضفة الغربية

جدار الفصل الغربي	
المساحة (كم^2)	62٪
النسبة المئوية من الأراضي	11٪
المواقع والمعالم الأثرية	1551
المواقع الأثرية الرئيسية	255
جدار الفصل الشرقي المقترح	
المساحة (كم^2)	1619
النسبة المئوية من أراضي الضفة الغربية	31٪
عدد المواقع والمعالم الأثرية	1249
العدد الإجمالي للمواقع	**2800**

المصدر: اتصالات شخصية بدائرة الآثار الفلسطينية.

لا تخفي السلطات الإسرائيلية المكلفة بناء جدار الفصل في الضفة الغربية استخدامها الآثار كمبرر لمصادرة المزيد من الأراضي والتراث الحضاري الفلسطيني. ففي أواخر سنة 2003، أدلى المسؤول الإسرائيلي عن تخطيط مسار جدار الفصل بتصريح أمام المحكمة العليا الإسرائيلية قال فيه: "إن إجراء تغييرات في مسار الجدار هو أمر محتمل لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال (عوامل ذات صلة بالآثار)." وقد تم بالفعل اكتشاف عشرات المواقع الأثرية على مسار الجدار المقترح، وكانت استجابة السلطات الإسرائيلية المعنية على هذا التحدي بثلاث طرق:

- في بعض الحالات تم تغيير مسار الجدار نحو الشرق لتجنب تدمير المواقع الأثرية بحيث يدخل عميقاً أكثر في أراضي الضفة الغربية، وهو ما يتسبب بمصادرة المزيد من الأراضي، وبعزل كثير من المواقع التاريخية والأثرية عن محيطها الطبيعي، وضمها إلى إسرائيل. إن

أحد أكثر الأمثلة وضوحاً على هذه السياسة، أي مصادرة الأرض والمعالم التاريخية لأسباب أثرية، هو قبر راحيل في بيت لحم، حيث جرى تعديل مسار الجدار عن عمد لضم الموقع، فتمّ في إطار هذه العملية عزل هذا المقام، وكذلك المقبرة الإسلامية التابعة له، عن مدينة بيت لحم كلياً، وصار محظوراً على الفلسطينيين دخول هذا الموقع، أو حتى الوصول إليه.

- وفي حالات أُخرى عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تنظيم عمليات تنقيب سريعة في المواقع الأثرية المكتشفة على مسار الجدار، وخصوصاً المواقع الأقل أهمية من وجهة نظر إسرائيلية، لنهب محتوياتها ونقلها إلى إسرائيل. وبطبيعة الحال، فإن من يقوم بهذه الحفريات هو دائرة الآثار التابعة لما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي هي جزء طبعاً من وزارة الدفاع الإسرائيلية. وهكذا، فإن هذه الحفريات تُنفّذ بطريقة بعيدة كل البعد عن المهنية، وتلحق المزيد من الضرر بتراث البلد، لأن مَن يقومون بهذا العمل ليسوا محترفين وإنما هم مجموعات من العمال العرب العاديين الذين يشرف عليهم "علماء آثار" إسرائيليون غير مؤهلين، هم في غالبيتهم طلاب آثار يعملون بشكل غير متفرغ مع دائرة آثار الإدارة المدنية، أو خريجو جامعات إسرائيليون جدد. ولا شك في أن الهدف من هذه الحفريات المتسرعة، وغير المهنية، هو استخراج الآثار من جوف الأرض ونقلها إلى إسرائيل قبل تشييد الجدار فوق المواقع التي تحتويها. وهكذا فإن أضرار الجدار لا تقتصر على هدم بيوت الفلسطينيين، وتجريف حقولهم، واقتلاع أشجار الزيتون، والكرمة، واللوز فقط، وإنما تتعداها إلى اقتلاع التراث المادي للفلسطينيين، والمتجسد في الآثار والمواقع التاريخية المهمة.
- عندما تعجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن حفر بعض المواقع الأثرية الواقعة على مسار جدار الفصل بفعل ضغط الوقت، وعدم توفر الإمكانات المالية والبشرية، تتم تغطية هذه المواقع بطبقة سميكة من الرمل، ثم يُبنى الجدار فوقها مباشرة، كما هي الحال مع الكنيسة البيزنطية في أبو ديس، في منطقة القدس، وفي العديد من المواقع في منطقة جنوبي الخليل.

وفيما يلي وصف لبعض الحالات الدراسية لمواقع أثرية تأثرت بجدار الفصل في الضفة الغربية، وهذه في الحقيقة مجرد أمثلة فقط، وهي جزء من جهد ما زال متواصلاً تقوم به المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، لدراسة وتوثيق أضرار جدار الفصل على التراث الحضاري الفلسطيني.

زبّوبة:

في قرية زبّوبة، شمالي جنين وعلى بعد بضعة كيلومترات فقط من الخط الأخضر، عُدّل مسار جدار الفصل شرقاً ليضم إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود موقعاً أثرياً كبيراً (انظر الخارطة أدناه). لقد ظلت هذه القرية الوادعة آهلة لأكثر من 4000 عام، وتحفل التلال المحيطة بها بآثار كثير من الحضارات القديمة، كما أن الحفريات كشفت عن مراكز مدنية مهمة وقديمة في كل من مجدو وتل الذهب المجاورتين. وقد قامت دائرة الآثار التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، بحفر أثري في حدود القرية، في أواخر سنة 2002 تحضيراً لبناء الجدار. وفي سنة 2003، وبعد اكتمال بناء الجدار في هذه المنطقة، تم فصل الموقع عن زبوبة بالكامل، الأمر الذي قال عنه السيد محمد جرادات، رئيس مجلس قرية زبوبة، ومالك الأرض التي اكتُشف فيها الموقع، وذلك في مقابلة مع جنيفر بيترسن من قناة "الجزيرة": "إنه رش للملح على الجرح المفتوح، بعد تاريخ طويل من

المصادرات لأراضي القرية." وأضاف السيد جرادات: "لقد أخذوا أراضينا وآثارنا. إنه تراثنا، وقد سرقوه."[9]

يعبر جرادات بمقولته هذه عن مشاعره، ومشاعر الفلسطينيين كلهم، بمن فيهم علماء الآثار المحليون الذين يتهمون سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير تراث البلد ونهبه. لقد كانت عملية الضم هذه، بالنسبة إلى أهالي قرية زبوبة، "الدفعة الأخيرة في مسلسل مصادرات أراضي القرية"، إذ خسرت زبوبة في سنة 1949، آلاف الدونمات من أراضيها بسبب اتفاق الهدنة الإسرائيلي – الأردني، وبعد عقد من الزمن ضمت إسرائيل 2000 دونم آخر من أراضي القرية إلى أراضيها، إضافة إلى مئات الدونمات الأُخرى التي صادرتها سنة 1987 لبناء معسكر سالم العسكري. كما أنها قامت في سنة 1999 بحفر خندق، ونصب حاجز معدني على طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، مستولية بذلك على 31 دونماً آخر من القرية. وفي هذه المرة بالذات عثر البناؤون على بقايا أبنية قديمة. وفي أواخر سنة 2002، وبذريعة بناء جدار الفصل، حضر فريق من 50 عامل آثار إلى الموقع، حيث حفروا ستة مربعات في الأرض، كاشفين عن أساسات حجرية، وأوانٍ فخارية كثيرة تعود إلى فترات تاريخية قديمة، وقد استُخدمت هذه المكتشفات كعذر لضم الموقع إلى إسرائيل.

شويكة:

تقدم أهالي قرية شويكة شمالي طولكرم بقضية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، مطالبين بأن يتراجع مسار جدار الفصل نحو حدود سنة 1967، وأن يشيد على امتداد الخط الأخضر، كي لا يعزل كثيراً من بيوت القرية غربي الجدار. وكانت حجة أهالي القرية ضد هذا المسار تستند إلى اعتبارات إنسانية واقتصادية، لكن رد دولة إسرائيل على مطلبهم هذا كان بالرفض لأن موقعاً أثرياً فرعونياً اكتُشف على أراضي القرية، وتبعاً لذلك لن يكون ممكناً نقل مسار الجدار إلى الخط الأخضر. وقد قامت إسرائيل فعلاً بتشييد الجدار غربي القرية مباشرة، وعلى مسافة لا تزيد على ستة أمتار من بيوتها، الأمر الذي أدى إلى فصل السكان عن أراضيهم الزراعية الواقعة خلف الجدار، وعن الموقع الأثري الفرعوني الذي لم ترغب إسرائيل في تدميره كما تدّعي.

قفّين:

إن ما جرى في قفّين يشبه إلى حد كبير ما جرى في كل من زبوبة والشويكة، فسكان كيبوتس متزر الإسرائيلي، والواقع قبالة قفّين عبر الخط الأخضر، قدموا التماساً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية يطالبون فيه بإرجاع جدار الفصل غرباً، ووضعه على حدود سنة 1967، لتجنّب فصل جيرانهم أهالي قفّين عن أراضيهم الزراعية. وقد أبدت وزارة الدفاع الإسرائيلية استعداداً لقبول هذا الاقتراح في البداية، لكنها عادت ونكثت بوعدها، مدعية أنه نظراً إلى وجود آثار، وإلى عدم توفر الوقت الكافي للتنقيب عنها، فإن الجدار يجب أن يبقى في مكانه، الأمر الذي أدى هنا أيضاً إلى فصل سكان هذه القرية العربية عن أراضيهم الزراعية الواقعة غرباً، وعن المواقع الأثرية المشار إليها.

هذا وتذكر مصادر دائرة الآثار الفلسطينية في أحد تقاريرها أن ثمة ما يزيد على 100 موقع أثري مهم في المنطقة الواقعة بين قريتَي زبوبة والشويكة، يمتد تاريخها من العصر البرونزي إلى العهد العثماني، وتتضمن مراكز استيطان بشرية مغرقة في القدم، بالإضافة إلى معالم طبيعية

متنوعة بما فيها الكهوف، والقلاع، والتجهيزات الزراعية كمعاصر العنب والزيتون والطرق الزراعية.

صفّا:

تقع قرية صفّا على بعد 17 كيلومتراً غربي رام الله، وقد فقدت نحو 5000 دونم من أراضيها بسبب جدار الفصل. وتضم هذه المنطقة التي تمت مصادرتها من أجل بناء الجدار ما لا يقل عن ستة مواقع أثرية مهمة، إمّا يتم تدميرها لوقوعها على مسار الجدار مباشرة، وإمّا تُفصل عن القرية وتُضم إلى إسرائيل لوقوعها خلف الجدار. وهذه المواقع هي:

خربة عمّا: مستوطنة بيزنطية محاطة بأسوار وأبراج دفاعية، فيها مدافن محفورة في الصخر، ومعاصر للعنب والزيتون، وكذلك أرضيات فسيفسائية لكنائس ومبانٍ عامة أُخرى. وقد تسبب جدار الفصل بتدمير الأجزاء الشرقية والجنوبية من هذا الموقع التاريخي المهم.

خربة كريكور: موقع هيلينستي – روماني ظل آهلاً حتى العهد العثماني، وهو يقع غربي القرية، وتبلغ مساحته 3000 متر مربع تقريباً، ويضم عدة معالم أثرية مثل الجدران والآبار ومعاصر الزيتون والعنب. وقد تمت فيه، في بداية سنة 2005، عمليات تنقيب سريعة، تحضيراً لبناء جدار الفصل الذي سيُبنى فوقه مباشرة.

خربة كرِسْنا: يضم هذا الموقع مخلفات رومانية وبيزنطية وإسلامية، ويقع غربي القرية، وتبلغ مساحته 1500 متر مربع، وهو محاط بسور دفاعي مبني من الحجارة الضخمة، ويبلغ ارتفاعه 3.5 أمتار. كما يضم عدداً من الكهوف، ومعاصر العنب، وآبار الماء. وبسبب المسار المتوقع للجدار ستجري مصادرة هذا الموقع واستخدامه لتوسيع مستعمرة لَبد الإسرائيلية المجاورة.

خربة الدّالية: موقع فيه آثار بيزنطية وإسلامية مبكرة، يقع غربي القرية، وتبلغ مساحته 7000م^2، وسيقع خلف الجدار بعد اكتمال عملية البناء.

خربة حورية: موقع فيه بقايا رومانية وبيزنطية وإسلامية وعثمانية، يقع غربي القرية، وتبلغ مساحته 7000م^2، ويضم أرضيات فسيفسائية ملونة، وأطلال مسجد. وقد قامت دائرة الآثار الإسرائيلية التابعة للإدارة المدنية بحفريات واسعة في الموقع في أوائل سنة 2005 تحضيراً لبناء الجدار فوقه مباشرة.

خربة الفاعوش: هذا الموقع الروماني القديم سيُدمَّر على الأرجح لأنه يقع ضمن المسار المتوقع للجدار.

عابود:

تقع قرية عابود على مسافة 30 كم شمالي غربي رام الله، وهي قرية فلسطينية صغيرة لا يزيد عدد سكانها على 2500 نسمة نصفهم من المسلمين، والنصف الآخر مسيحيون. وفي أواخر كانون

الأول/ديسمبر 2005، قامت المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي بمسح أثري في المنطقة الواقعة غربي القرية، وهي المنطقة المهددة بالانفصال عن القرية بسبب جدار الفصل، وبيّن هذا المسح الخطر الداهم الذي يمثله الجدار على التراث الأثري الغني لهذه القرية التاريخية المهمة. فمسار الجدار سيصادر نحو 5000 دونم من أراضي القرية، ولا شك في أن تأثيرات ذلك لن تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل ستتعداها إلى الجانب الحضاري أيضاً. فهذه المنطقة التي شكلت وتشكل "الرئة" الاقتصادية لسكان القرية، كونها الحاضنة لمعظم نشاطاتهم الاقتصادية، ولأنها تحتوي على كثير من مقالع الحجارة، ومصانع الشِّيد، ومعاصر الزيت والعنب، وكذلك على المكان الذي يمارس فيه سكان القرية نشاطاتهم الزراعية المتعددة كزراعة الكرمة والزيتون والحبوب وتربية الماشية، هي غنية أيضاً بتراثها الأثري الذي يشتمل على كثير من المعابد الرومانية، والقبور المنحوتة في الصخر، ومعاصر الزيتون والعنب، والكهوف، والآبار، وغيرها.

تشمل هذه المنطقة الغربية من عابود، والمهددة بالجدار: شعب العراق الذي كان الإسرائيليون بنوا عليه خزاناً للمياه لخدمة المستوطنين؛ شِعب البُلاّط؛ خَلَة القَضاة ("الاستراحة") التي تضم بساتين كرمة واسعة، وتُعرف محلياً باسم حرقة ناصر. وسهل القضاة هذا كان يُستخدم تاريخياً لزراعة القمح والحبوب الأُخرى، لكنه أُهمل في الفترة الأخيرة نتيجة قربه من المستعمرة الإسرائيلية بيت آرييه، وهو اليوم مهدد بالانقطاع التام عن القرية، وإلى الأبد.

تل البُلاّط

يقع جنوبي غربي القرية، وفيه بئر تاريخية قديمة تدعى "بئر الأسود"، نظراً إلى تردد الأسود عليها في العصور الغابرة، وفقاً للمعتقدات المحلية. علاوة على ذلك، يحتوي هذا التل على عدة "**لتونات**" وهي أفران تستخدم لإنتاج الشِّيد من الحجارة الجيرية المنتشرة بكثرة في المنطقة. ومن المعلوم أن الشِّيد كان من المواد الرئيسية المستعملة في البناء في الماضي. وفي الجوار منطقة معروفة بخَلة القَضاة، وهي سهل داخلي حرجي ضيق محاط بالتلال، استُخدم قديماً، ولا يزال، كمكان للترفيه عن السكان المحليين.

خَلة القَضاة

تتركز أغلبية المعالم الأثرية المهمة، والتي ستنفصل عن عابود بعد بناء الجدار، في خلة القضاة وحولها. وأكثر المعالم إثارة للاهتمام في مسحنا هذا، بناء شبه هرمي، تبلغ مساحته نحو 64م^2، وجدرانه سميكة تصل إلى نحو المترين، كما يصل ارتفاعه الحالي إلى 2.5 متر، وهو ما يُنقص المساحة الداخلية للبناء إلى 16م^2 فقط. والبناء مقسم إلى غرفتين داخليتين يفصل بينهما جدار مع باب في الوسط، وتبلغ مساحة الغرفة الأولى من المبنى 10م^2، بينما مساحة الغرفة الداخلية في حدود 6م^2.

التأويل الأولي لهذا البناء هو أنه على الأرجح معبد روماني قديم وليس كنيسة كما يعتقد السكان المحليون، فبناؤه متساوق مع المعابد الرومانية الأُخرى الموجودة في فلسطين، وخصوصاً معبد أُغُسطُس في سبسطية، مع أن هذا الأخير يتميز بأنه مُشيَّد بحجارة مشذبة. وهذا الاختلاف في نوعية البناء ناتج، على الأرجح، من حقيقة أن سبسطية كانت مدينة ملكية، بينما كانت عابود موقعاً ريفياً. كما أن المساحة الداخلية الصغيرة ملمح إضافي للمعابد الرومانية، وهو ما يؤدي إلى استبعاد أن يكون البناء كنيسة أو بازيليكاً. زد على ذلك أن المساحة الداخلية لا تتسع لحشد من

المصلين كما هو مألوف في الكنائس المسيحية، فمن المعروف أن المعابد الرومانية ومثلها الكنعانية القديمة لم تكن مخصصة للجمهور، بل هي من حق الكهنة والعائلة المالكة فقط، بينما على الجماهير الكثيرة أن تحتشد للعبادة في الباحة الخارجية للمعبد. وفعلاً، فإن مساحة الباحة الواقعة أمام هذا المبنى واسعة، وفيها بقايا أسوار، وكذلك آثار الباب الحجري للمعبد، وأجزاء لأعمدة حجرية. كما ينتشر على السطح الأولي بجوار هذا المبنى كثير من كِسر الفخار الروماني.

على بعد 200 متر تقريباً إلى الغرب من هذا البناء، كشف فريق المسح التابع للمؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي العديد من معاصر الكرمة والزيتون، وهي معاصر محفورة في الصخر، يصل قطر أكثر معصرة محفوظة منها إلى خمسة أمتار، وكانت تُستخدم، على الأرجح، بشكل مزدوج، أي لصناعة النبيذ، ولإنتاج زيت الزيتون. وفي الطرف الشمالي لهذه المعصرة الكبيرة ثلاث حفر لتجميع السوائل، يبلغ عمق الواحدة منها 30 سنتيمتراً، وكانت السوائل تصل من المعصرة في أقنية محفورة في الصخر، لتتجمع في الحفر الثلاث الكبيرة المحفورة في الصخر. الحفرة الأولى دائرية، قطرها 30 سم فقط، بينما الحفرتان الثانية والثالثة شبه مستطيلتين، يبلغ قطر الواحدة منهما 160 سم. ويبدو أن الحفرة الأصغر كانت تُستخدم كنقطة تجميع أولية، بينما تُستخدم الحفرتان الثانية والثالثة لفصل الشوائب عن النبيذ أو زيت الزيتون.

علاوة على ذلك، فإن المسح الذي أجراه فريق المؤسسة بمساعدة اثنين من أبناء القرية هما السيد أحمد قاسم البالغ من العمر 78 عاماً، وحفيده، سمح بتحديد مكان بركة ماء اصطناعية كسيت جدرانها الداخلية بالجبس، وبقربها عدة أرضيات فسيفساء يعود تاريخها إلى الحقبة الرومانية على الأرجح. إن التأويل الأولي لهذه المعالم هو أنها بركة محاطة بعدة مبانٍ عامة، لكن المزيد من التقصي مطلوب للوصول إلى تأويل أكثر دقة.

الجيب (جيبيون القديمة)

في 9 آب/أغسطس 2007، زار فريق من المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي موقعاً أثرياً في قرية الجيب الواقعة شمالي القدس تقوم فيه الإدارة المدنية الإسرائيلية بحفر أثري، وذلك بهدف التوثيق، ومعاينة الوضع على الأرض، والحديث مع أهالي القرية، ومواجهة فريق التنقيب وفهم دوافعه. وتركزت الحفريات التي تجريها السلطات الإسرائيلية في خربة تعرف محلياً باسم خربة الشيخ، غربي القرية، على الحد الفاصل بين الجيب ومستعمرة بسغات زئيف اليهودية. وكان فريق التنقيب هذا، مؤلفاً من نحو 40 عاملاً فلسطينياً، ومتخصص إسرائيلي واحد بالآثار، هو شاب صغير السن، تخرج من الجامعة العبرية قبل بضعة أعوام فقط، ويعمل مع الإدارة المدنية بشكل غير متفرغ لانشغاله بإكمال تعليمه للحصول على درجة الماجستير من جامعة بن – غوريون الإسرائيلية في النقب.[10] وإلى جانب هؤلاء كان هناك حارسان مسلحان من البدو يحرسان فريق التنقيب، ويمنعان السكان المحليين من الاقتراب منه. وقد أخبرنا المتخصص الإسرائيلي المسؤول عن الحفر، بعد أن اشترط علينا كتم هويته، أنه وفريقه من العمال العرب ينقبون في الموقع منذ شهر ونصف شهر، وأنهم سيستمرون في عملهم هذا أربعة أسابيع أو خمسة. وبما أنه لم يكن في الفريق مهنيون مختصون غيره (مسجل، أو رسام، أو مسّاح، أو مصور، إلخ)، كان على عالم الآثار الشاب هذا، أن يؤدي هذه المهمات كلها بنفسه، ثم يقوم بتخزين اللقى الأثرية المكتشفة في الموقع في مخازن خاصة بالإدارة المدنية الإسرائيلية في مستعمرة ميشور أدوميم قرب القدس، ليقوم بدراستها هو نفسه خلال فصل الشتاء.

لم يُخفِ هذا الشاب أنه وفريقه الكبير من العمال العرب يعملون لمصلحة وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي تمول عملية الحفر هذه، ولم يعتذر عن ذلك، بل اعتبر أن عمله هذا يمثل خدمة للآثار الفلسطينية. ومن المعلوم أن دائرة الآثار التابعة للإدارة المدنية في الضفة الغربية يرئسها منذ سنة 1981 عالم آثار إسرائيلي مغمور، لكنه واسع الصلاحيات، يدعى يتسحاق ماغين، وذلك تحت لقب "ضابط الآثار في الإدارة المدنية لمنطقتي يهودا والسامرة".[11] وهذه الدائرة غير مسؤولة أمام سلطة الآثار الإسرائيلية (IAA)، الهيئة الرسمية المسؤولة عن الآثار في إسرائيل وشرقي القدس المحتلة، وإنما أمام وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه فقط، فوزارة الدفاع هي التي تمول بناء الجدار، والحفريات الأثرية المصاحبة له. وسياسات هذه الدائرة في منح تراخيص الحفريات والبناء والمخازن، ونظام التسجيل الخاص بها، وكذلك مطبوعاتها، منفصلة كلياً عن سلطة الآثار الإسرائيلية

وأخبرنا المسؤول عن أعمال الحفر بالجيب أيضاً، أن الموقع الذي يحفر فيه هو واحد من عشرات المواقع التي تم اكتشافها على مسار جدار الفصل، وقال إن المسوح السطحية لم تكشف عن أبنية ومخلفات معمارية واضحة على السطح، وإنما عن بعض كِسر الفخار فقط، وبناءً عليه، قررت دائرة الآثار التابعة للإدارة المدنية توقيف العمل في الجدار موقتاً حتى يتم استكشاف الموقع. ومسؤول الحفر الشاب هذا يعتبر عمله في الموقع "تنقيباً إنقاذياً"، على غرار ما تصف إسرائيل به حفرياتها الأثرية كلها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك بأن القانون الدولي يحظر على إسرائيل القيام بحفريات أثرية منظمة في المناطق المحتلة. لكنه يعترف بأن نتائج أعمال الحفر هذه ربما تؤثر في مسار الجدار النهائي، وقد تؤدي فعلاً إلى ضم الموقع إلى المستعمرة الإسرائيلية المجاورة، وسلخه نهائياً عن القرية العربية، كما يخشى سكان الجيب أصحاب الأرض. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يعتبر عمله هذا ذا طابع سياسي، وإنما هو من وجهة نظره عمل مهني يهدف إلى حماية الآثار. لا بل إنه يتذمر من إقدام السكان المحليين على زيارة الموقع، ومن محاولاتهم "تخريب العمل" كما يقول، وخصوصاً في أيام العطل الأسبوعية، وخارج ساعات الدوام الرسمي لفريق التنقيب، حين لا يكون هناك حراسة في الموقع.

أمّا بالنسبة إلى ما كشفت عنه أعمال الحفر تلك من معالم أثرية حتى الآن، فإن عالم الآثار الإسرائيلي المسؤول يقول إنها كشفت عن حمام عمومي صغير من الفترة الرومانية المتأخرة 300 – 400م. وهو يعتقد أن هذا الحمام كان مرتبطاً بوحدة عسكرية لا بمستعمرة مدنية كبيرة، وذلك بسبب صغر حجمه، لكنه لا يستبعد إمكان وجود قرية في الجوار، وبالتالي أن يكون هذا الحمام تابعاً لأحد البيوت الخاصة. ويضم الحمام ثلاث غرف: حارة ودافئة وباردة، وقد كشفت الحفريات عن قطع فسيفساء في منطقة الحمام، لا عن أرضيات فسيفساء كاملة.

وأظهرت الحفريات أيضاً في المنطقة ذاتها، معصرة لزيت الزيتون من فترة أحدث، هي على الأرجح من العهد البيزنطي، أو الإسلامي المبكر. ويعتقد المنقب أن الحمام العمومي نفسه تحول في هذه الفترة إلى معصرة، فثمة سلسلة من الغرف شمالي الحمام "المعصرة" هي على الأرجح غرف تخزين للزيتون والزيت. وأضاف المنقب أنه يعتقد أن الموقع يستحق المحافظة عليه، لكنه متأكد تماماً من أن ذلك لن يحدث، وقال: "لست متفائلاً بإمكان المحافظة على الموقع."

قوانين الآثار وتأثيرها في التراث الثقافي الفلسطيني

يعود جزء كبير من مشكلة سرقة الآثار في الأراضي الفلسطينية إلى قوانين الآثار المعمول بها

في كل من المناطق الفلسطينية وإسرائيل. فقانون الآثار الإسرائيلي الذي يحظر الحفريات غير المرخص بها، يسمح ببيع الآثار والاتجار بها، ذلك بأن سلطة الآثار الإسرائيلية تصدر نحو 300 رخصة تنقيب عن الآثار في إسرائيل سنوياً، كما تصدر ما بين 70 – 80 رخصة للاتجار بها.[12] وهكذا، فإنه في المناطق التي تكون سلطة الآثار الإسرائيلية مسؤولة عن تطبيق القانون، أي في إسرائيل والقدس المحتلة، فإن الحفريات غير الشرعية تكون قليلة، وعرضة للعقاب في المحاكم. أمّا في الضفة الغربية وغزة حيث لا دور لسلطة الآثار والشرطة الإسرائيليتين، فإن الحفريات تجري بحرية شبه تامة، والقائمون بها يفلتون من العقاب، كما تقول موراغ كيرْسل في مقالتها بعنوان: "المتاجرة بالآثار الفلسطينية" (The Trade in Palestinian Antiquities)، والمنشورة في الـ *Jerusalem Quarterly*، العدد 33، سنة 2008. وهذا ما يفسر، جزئياً على الأقل، كيف أن أغلبية الآثار المعروضة في سوق الآثار اليوم، إن لم يكن كلها، مصدرها الضفة الغربية، وذلك بشهادة الإسرائيليين أنفسهم. فقد صرح حنانيا حِزمي، نائب مدير دائرة الآثار الإسرائيلية التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، لصحيفة "الجيروزالم بوست" في تموز/يوليو 2005: "بأن الآثار المعروضة جميعها في السوق تأتي من القرى العربية، أو من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية."[13]

ولا شك في أن الاضطراب السياسي الذي يعصف بالمنطقة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سنة 2000، فاقم هذه المشكلة أكثر، فقد انتهى فعلياً التعاون الذي كان قائماً بين شرطة الآثار الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية. وأدى انهيار السلطات الأمنية في المناطق الفلسطينية لاحقاً، مصحوباً بتفاقم كبير لمشكلات الفقر والبطالة، إلى زيادة عدد لصوص الآثار الذين صاروا يعملون على مدار الساعة، وفي مختلف مناطق الضفة الغربية. ونتيجة ذلك، حقق التجار الإسرائيليون أرباحاً هائلة، وازدهرت سوق الآثار في إسرائيل بصورة ملحوظة. وفي سنة 2000، قُدّرت قيمة تجارة الآثار لـ 80 تاجراً إسرائيلياً ذوي رخصة بنحو 5 ملايين دولار.[14]

فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، كالآثار ذات القيمة القومية والتاريخية التي تحمل نقوشاً كتابية، وتلك المصنوعة من الحجارة كالأعمدة، وكذلك رفات الموتى، والنواويس، فإن الآثار كلها تقريباً يمكن بيعها وتصديرها للخارج من إسرائيل، شرط أن تُسجل، وأن يقوم تجار ذوو رخص بشحنها. ولا حد هناك لعدد القطع الأثرية التي يستطيع الفرد إخراجها من البلاد، فالأذونات تصدر من دون مقابل بمجرد أخذ القطع المرغوب في بيعها أو تصديرها إلى مقر سلطة الآثار الإسرائيلية في متحف روكفلر (المتحف الفلسطيني سابقاً) في القدس الشرقية لتُوثّق وتُسجل. حتى إن سلطة الآثار الإسرائيلية افتتحت لها مكتباً في مطار بن – غوريون لتسجيل قطع الآثار التي في حيازة السياح وهواة جمع الآثار المسافرين عبر هذا المطار. ومع أن لسلطة الآثار الإسرائيلية الحق في مصادرة القطع الأثرية الممنوعة من التصدير، حتى لو لم تكن أثرية بحسب نص القانون، أي أن عمرها لا يزيد على المئتي عام، إلاّ إنها، عملياً، لا تصادر هذه المنقولات إذا اعتُبرت تذكارات وهدايا شخصية، كما أن سلطات الجمارك تغض الطرف عن السائح الذي في حيازته عدد محدود من القطع الأثرية.

صحيح أن سلطة الآثار الإسرائيلية لديها وحدة شرطة صغيرة لمكافحة عصابات سرقة الآثار، ومراقبة أعمال تجار الآثار ذوي الرخص، وصحيح أن لدى وزارة السياحة الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية وحدة شرطة سياحية خاصة، لكن الدائرتين تعانيان جراء قلة عدد الموظفين،

ونقص التجهيزات اللازمة للقيام بأعباء العمل المناط بهما. فموظفو الوحدة الإسرائيلية المتخصصة في هذا العمل، والذين يعملون بدوام كامل، لا يتجاوز عددهم 12 شخصاً، أمّا وحدة الشرطة السياحية التابعة للسلطة الفلسطينية فصغيرة أكثر، وهي غير فاعلة، لا بل إن لا وجود لها إلاّ في المدن الكبرى كبيت لحم وأريحا ونابلس. والوحدتان لا تستخدمان شبكة من المخبرين للتبليغ عن النشاطات والصفقات المشبوهة، بل تكتفيان بتوقيف من يحاولون التنقيب عن الآثار، أو بيع اللّقى الأثرية من دون ترخيص.

وعلى العموم، فإن العقوبات الجنائية المنصوص عليها في القانون في المناطق الفلسطينية وفي إسرائيل غير رادعة للقائمين على عمليات نهب الآثار. فالمنقبون غير القانونيين لا يتلقون، في حال أُدينوا أمام المحاكم، إلاّ أحكاماً قصيرة بالسجن، أغلبها مع وقف التنفيذ، و/أو غرامة مالية بسيطة. ومع أن العقوبة القانونية القصوى لسرقة الآثار في إسرائيل تصل إلى ثلاثة أعوام في السجن، إلاّ إن المحاكم نادراً ما تحكم بذلك، بل إنها، في كلا البلدين، تتساهل مع هذا النوع من المجرمين عادة.[15]

منع الاتجار بالآثار: قوة مجموعات الضغط

لقد أقر عدد من المختصين الإسرائيليين ومنهم دافيد إيلان، وعوزي دهاري، وغدعون آفني، في مقالة نشروها في سنة 1989، بأن قوانين الآثار المتبعة في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة لا تساعد في حماية الآثار فيهما، واقترح الكتّاب الثلاثة منع الاتجار بالآثار كلياً لإزالة الدافع الأول وراء نهبها.[16] وكانت حجتهم في ذلك مطابقة لحجة معظم علماء الآثار الفلسطينيين، والتي تقوم على أنه في حالة مُنع الاتجار بالآثار، فإن الوسطاء والتجار ذوي الرخص لن يعودوا قادرين على ممارسة أعمالهم، وبالتالي ستتوقف عمليات السرقة في المواقع الأثرية، لأن السارقين سيفقدون الحافز للتنقيب عن الآثار. إلاّ إن مجموعات الضغط (اللوبي) المؤلفة من التجار الإسرائيليين، ومن هواة جمع الآثار، وبينهم شخصيات نافذة في إسرائيل مثل تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس السابق، ووزير الدفاع السابق موشيه دايان (الذي قام بتجميع مجموعة أثرية ضخمة من خلال التنقيبات غير الشرعية، وغير العلمية، مستخدماً في ذلك إمكانات الجيش الإسرائيلي نفسه)، والمؤلفة كذلك من القيّمين على المتاحف الإسرائيلية في القدس وتل أبيب وحيفا وغيرها، يقفون بوجه هذا المنطق ويحاججون بأن قانوناً كهذا إذا ما أُصدر، سيؤدي إلى استمرار تجارة الآثار بشكل سري، كما هي الحال في بلاد أُخرى تمنع الاتجار بالآثار مثل مصر وتركيا واليونان وإيطاليا وقبرص والأردن. وحتى الآن، تمكنت مجموعات الضغط هذه من التأثير في صانعي القرار في الكنيست الإسرائيلي في اتجاه عدم تغيير القوانين التي تسمح بالاتجار بالآثار وتصديرها، وهؤلاء بالتأكيد على دراية تامة بأن هذه الآثار مصدرها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ربما يكون صحيحاً أن الاتجار بالآثار لم يتوقف كلياً في البلاد التي تحرم هذه التجارة بما فيها الدول المجاورة كالأردن ومصر وغيرهما، لكن الأوضاع فيها ليست بالسوء التي هي عليه في إسرائيل، ولا تقارن مطلقاً بالوضع الكارثي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فوفقاً لمصادر سلطة الآثار الإسرائيلية يزيد عدد القطع الأثرية التي تباع في إسرائيل سنوياً على الـ 100.000 قطعة، معظمها طبعاً من الضفة الغربية.[17] ففي سنة 2000، اكتشف عملاء تابعون لسلطة الآثار الإسرائيلية حاوية مملوءة بمئات القطع الأثرية المعدة للشحن إلى الولايات المتحدة، وهذه على

الأرجح، مجرد واحدة من عديد الشحنات التي لا يتم ضبطها. ويُعتقد على نطاق واسع أن هذه الشحنة نُهبت من مواقع أثرية في الضفة الغربية، وكانت تضم قطع فخار أثرية كثيرة، وزجاجيات، وبرونزيات، ونقوداً معدنية، ونقوشاً حجرية، وغيرها.[(18)] وفي حادثة ثانية، صادرت شرطة الآثار الإسرائيلية أكثر من 700 قطعة أثرية تم نهب معظمها من مدافن في منطقة القدس، وبيت جبرين، وعسقلان، وتلال برية القدس. وضمّت هذه المجموعة مئات من قطع الدراهم (Teta drachma) من الفترة الهيلينستية، وهي في حالة ممتازة، بالإضافة إلى مئات القطع النقدية البرونزية، وعشرات القطع من الخرز، والأقراط الذهبية، ومجسّمات لخنافس، وتماثيل صغيرة، وأوانٍ حجرية. ويعود تاريخ معظم هذه القطع إلى العهد التوراتي كما يشير التقرير الرسمي. علاوة على ذلك، عثرت السلطات المسؤولة في سنة 2002 على 15 طناً من الآثار المسروقة في مخبأ ببيت مواطن إسرائيلي من قيسارية، وقد احتوى هذا المخبأ على أعمدة رخامية من العهد الروماني، وعلى تابوت من الحجر يُعتقد أنه يعود إلى شخص يهودي كما يقول التقرير.[(19)]

ولا تحظى تجارة الآثار بالمشروعية إلاّ في عدد محدود للغاية من دول العالم، كالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإسرائيل، فهذه من الدول القليلة التي تبيح الاتجار بالآثار. وتُعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تسمح بمثل هذه التجارة، في حين قررت دول المنطقة الأُخرى جميعها، ومنذ زمن طويل، حظرها كلياً. وقد طُرح في المناطق الفلسطينية مؤخراً مشروع قانون للآثار والتراث الثقافي، يميل إلى تشريع هذه التجارة. وإذا ما أقر المجلس التشريعي هذا القانون، فإنه سيكون كارثياً على تراث فلسطين الثقافي، وخصوصاً أن الضفة الغربية ليس لديها سوق آثار منظمة، وأي سوق مستقبلية ستكون تابعة لسوق الآثار الإسرائيلية المزدهرة، ومعتمدة عليها كلياً.

خطة فك الارتباط الإسرائيلية: غزة كمثال

لقد تسبب تسليم إسرائيل السلطة الفلسطينية مناطق في غزة والضفة الغربية في سنة 1995 ضمن اتفاق أوسلو، بقلق بالغ لدى علماء الآثار الفلسطينيين إزاء إمكان نقل آثار لا تُقدّر بثمن من مواقعها في المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل. ومع أن القانون الدولي يحظر على القوة المحتلة إزالة أو نقل آثار من أرض محتلة سواء أكانت آثاراً منقولة أم غير منقولة، إلاّ إن الذريعة التي اعتادت إسرائيل استخدامها لتبرير أعمالها هي أن الفلسطينيين غير مؤهلين لحماية المواقع الأثرية في الضفة الغربية وغزة. ولذلك، فإنه وفي أثناء انسحاب الجيش الإسرائيلي من أريحا في الضفة الغربية مثلاً، قامت إسرائيل بعمليات تنقيب واسعة في محيط المدينة بهدف البحث عن أي آثار يمكن أن يكون لها علاقة بالتراث اليهودي، ونقلتها إلى إسرائيل. وعند الانسحاب من غزة في سنة 2005، هددت السلطات الإسرائيلية بأن تنقل إلى إسرائيل فسيفساء يوحنا المعمدان التي تعود إلى كنيسة بيزنطية من القرن السادس الميلادي، والتي اكتشفها عالم آثار إسرائيلي في سنة 1999 في معسكر للجيش الإسرائيلي في شمال غزة. وهذه الفسيفساء الجميلة التي يزيد عمرها على 1460 عاماً، لا تزال بحالة جيدة جداً. وتبلغ مساحة الكنيسة 325م^2، وفيها ثلاث أرضيات فسيفسائية ملونة، رائعة الجمال، زينت برسوم متعددة ضمت أشكالاً نباتية وهندسية جميلة. وبالقرب منها يقع حمام من الفترة البيزنطية، وبركة سمك اصطناعية. أمّا القطعة الفسيفسائية الأكثر إثارة للاهتمام في الكنيسة، والتي تهدد إسرائيل بنقلها إلى متحف في إسرائيل، فهي عبارة عن ميدالية كبيرة متعددة الألوان في مدخل الكنيسة نُقش عليها أن الكنيسة دُعيت كنيسة "القديس يوحنا"

نسبة إلى يوحنا المعمدان، وأن أساساتها وُضعت في سنة 544م، كما تتضمن شكراً لكل من فكتور ويوحنان، المتبرّعين بهذه الأرضية.

وقبيل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة قال مسؤول إسرائيلي لصحيفة "جيروزالم بوست": "لمّا يُتخذ قرار بعدُ بنقل الفسيفساء، فهذا الأمر مرتبط بتاريخ تفكيك القاعدة العسكرية." وأضاف قائلاً: "سنفعل أي شيء ممكن لمنع الضرر الذي قد يلحق بالآثار. سيتم نقل الفسيفساء كي لا تتضرر، وهذا أمر يمكن القيام به حالاً بالتأكيد. سنوقف العمل وننقلها إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك."[20] وردّ معين صادق، المدير العام لدائرة الآثار في غزة، على ذلك، في تصريح لـ "جيروزالم بوست" قال فيه: "إن قلق الفلسطينيين بشأن هذا الأثر، هو حقيقي، وناشئ من سابقة نقل سلطة الآثار الإسرائيلية لفسيفساء بيزنطية أُخرى من القرن السادس تدعى لوحة (الملك داود يعزف على القيثارة) من مدينة غزة إلى متحف إسرائيل في القدس في سنة 1974. وهذه اللوحة تزيّن اليوم الكنيس اليهودي في متحف إسرائيل." أمّا حنانيا حزمي، نائب مدير دائرة الآثار الإسرائيلية في الضفة الغربية، فاعتبر أن نقل الفسيفساء الأولى كان بهدف الحفاظ عليها، وقال: "ربما كان هناك نية لإعادتها، لكن الأمر لم يتم! لا أعرف لماذا."[21]

في النهاية، لم تنقل السلطات الإسرائيلية الفسيفساء، لكن الاضطراب وعدم الاستقرار المستمرين في قطاع غزة يثيران قلق علماء الآثار الفلسطينيين بشأن سلامة الفسيفساء. فالفلسطينيون يعرفون أن النهب هو مشكلة رئيسية في المناطق الفلسطينية، ويربطونه بالانهيار الكامل لنظام الأمن الفلسطيني، والذي ساهمت إسرائيل فيه، بصورة عامة، من خلال هجماتها العسكرية المتتالية على القطاع والأراضي الفلسطينية. كما أن الفلسطينيين يطالبون بعودة اللقى الأثرية جميعها التي نقّبت إسرائيل عنها، ونقلتها إلى ما وراء خطوط سنة 1967، وكذلك بإعادة متحف روكفلر في القدس الشرقية، والذي أُسس خلال فترة الانتداب البريطاني لحفظ الآثار الفلسطينية، وسُمي "المتحف الفلسطيني". علاوة على ذلك، يطالب الفلسطينيون باسترجاع الآثار كلها التي نُقلت من متحف روكفلر إلى متحف إسرائيل غربي القدس، وإلى غيره من المتاحف والمجموعات الخاصة في إسرائيل والخارج، بما في ذلك لفائف قمران، أو مخطوطات البحر الميت المشهورة.

الخلاصة: لا بد من وقف النهب المتمادي للآثار

لقد جرت مفاوضات أولية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن موضوع الآثار في إطار اتفاق أوسلو، ومن المفترض أن يكون هذا الموضوع جزءاً من اتفاق الوضع النهائي بين الفريقين. لكن موقفَي الطرفين في هذا الموضوع، وخصوصاً موضوع إعادة الآثار الفلسطينية التي في حيازة إسرائيل، لا يزالان متباعدين كثيراً، شأنهما في ذلك شأن القضايا الرئيسية الأُخرى كلها في المفاوضات. فالفلسطينيون يقولون إن الإسرائيليين وعدوهم بتقديم قائمة شاملة للآثار جميعها التي نقلتها إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، تمهيداً لإعادتها، بينما يقول الإسرائيليون إن هذه اللائحة هي للمواقع الأثرية التي تم التنقيب فيها فقط، وإنها قُدّمت فعلاً إلى السلطات الفلسطينية المختصة.

يستند الفلسطينيون إلى المثال المصري كسابقة لتأكيد حقهم في استعادة الآثار الفلسطينية كلها من إسرائيل. ففي سنة 1994، أعادت إسرائيل إلى مصر الآثار جميعها التي استولت عليها من الحفريات التي قامت بها في صحراء سيناء منذ سنة 1967، حتى آخر كسرة فخار، مرفقة بالتقارير العلمية، وبالرسوم والصور، معترفة بذلك بأن المكان الطبيعي لهذه الآثار هو سيناء

ومصر، لا إسرائيل. ويبقى أن نرى ما إذا كانت آثار الضفة الغربية وقطاع غزة ستعاد إلى موطنها بالطريقة ذاتها. وفي الفترة الأخيرة استَبَقت مجموعة من علماء الآثار الفلسطينيين والإسرائيليين نتائج أي مفاوضات مستقبلية بين الطرفين، ووقّعت فعلاً اتفاق مبادئ غير رسمي ينص على ضرورة إعادة الآثار كلها، التي مصدرها الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تم اكتشافها بعد حرب حزيران 1967، إلى الجانب الفلسطيني.[22]

وفي هذه الأثناء، وحتى يتحقق هذا الحلم بحل سياسي عادل، يجب أن يتحمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مسؤولياتهما عن الآثار، وذلك في مناطق سيطرتهما الأمنية، وأن يتخذا الإجراءات الضرورية كلها لإيقاف عمليات النهب والتدمير المستمرة للمواقع الأثرية الفلسطينية. ولن يتحقق هذا ما لم تتوقف إسرائيل عن بناء جدار الفصل الذي يدمر ويصادر المواقع الأثرية والتاريخية كل يوم. إن عزل المواقع التاريخية عن محيطها الطبيعي، والتنقيب عن الآثار بشكل متسرع، كما تفعل إسرائيل اليوم، ليسا أساليب أثرية مقبولة لحفظ التراث وحمايته كما تدعي إسرائيل. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات، وكذلك بناء الجدار، تطبيقاً لتوصية محكمة العدل الدولية. ومن الجدير بالذكر هنا أن المؤتمر العالمي للآثار (WAC)، والذي عقد في واشنطن في سنة 2004، كان أصدر في 7 كانون الثاني/يناير 2004 قراراً يدين إسرائيل على استمرارها في بناء جدار الفصل لتسببه بتدمير التراث الثقافي الفلسطيني. ولا يجوز بأي حال أن تُترك هذه المشكلات كلها من دون حل، لأنها حتماً ستدمر التراث الحضاري الفلسطيني الغني، وستؤثر في مستقبل الشعب الفلسطيني على أرضه، وهو الشعب الذي تباهى كثيراً بتراثه الثقافي الغني، وأفاد منه اقتصادياً وثقافياً. ■

(*) المصدر: *Jerusalem Quarterly*, no. 33 (Winter 2008), pp. 39-55.

(**) مدير المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي (PACE).

ترجمة: سوسن الخولي.

المصادر

(1) أنظر: David Ilan, U. Dahari and G. Avni, "Plundered! The Rampant Rape of Israel's Archaeological Sites", *Biblical Archaeological Review* (March/April), pp. 38-41.

(2) Morag Kersel, "Archaeology's Well Kept Secret: The Managed Market", in SOMA 2003, *Symposium on Mediterranean Archaeology*, eds. C. Briault, J. Green, A. kaldelis and Anna Stellatou (Oxford: BAR International Series 1391, 2005), p. 81.

(3) L. Borodkin, "The Economics of Antiquities Looting and a Proposed Legal Alternative", *Columbia Law Review*, vol. 95, p. 377.

(4) Dan Ephron, “The Tomb Raiders”, 2001, http://www.msnbc.com/news/585402. asp?cp1=1.

(5) Megan Goldin, “Grave Robbers Ransack Holy land History: Hundreds of Archaeological Sites Raided Every Year”. http://www.msnbc.msn.com/id/6718151, accessed 3 Sept., 2005.

(6) Mark Schulman, “Rise in Antiquities Theft Vexes Israel’s Indiana Joneses”, *Christian Science Monitor*, 14 November, 2001, http://www.csmonitor.com/2002/1114/p18s01-stgn.html.

(7) أجرى جيمس برتشارد (1909 – 1997) حفريات في الجيب (جيبيون) خلال الفترة 1957 – 1962. ومن المرجح أنه، وهو البروفسور في جامعة بنسلفانيا وعالم الآثار المرموق، لم يشارك في نشاطات يعتبرها غير قانونية. ومع ذلك، فإن ملاحظات أهل القرية تسلط الضوء على الطريقة التي يؤدي فيها الشغف بحيازة الآثار – وربما خصوصاً في مدرسة الآثار التوراتية – إلى إيجاد طلب يشجع على التنقيب غير القانوني سواء في خمسينيات القرن الماضي أم اليوم.

(8) Schulman, op. cit.

(9) Jennifer Peterson, “Digging up Excuses for Wall Construction”, 2004, al-Jazeera.net.

(10) لم نكشف هنا عن اسم عالم الآثار بناء على طلبه، فهو لم يحصل من رب عمله على تفويض يجيز له التحدث معنا.

(11) Raphael Greenberg and Adi Keinan, *The Present Past of the Israeli-Palestinian Conflict: Israeli Archaeology in the West Bank and East Jerusalem Since 1967* (Tel Aviv: SDAG, 2007), p. 16.

(12) Schulman, op. cit.

(13) Orly halpem, “Palestinians: Israel to Steal Artefacts”, *The Jerusalem Post*, 21 July 2005.

(14) Deborah Sontag, *Stealing Millennial Loot in Israel, from 2 Millenniums Ago*, 2000, http://www.Library.cornell.edu/Colldev/mideast/judmill.htm.

(15) أنظر: Orly Blumt, “The Illicit Antiquities Trade: An Analysis of Current Antiquities Looting in Israel”, *Culture Without Context*,

Newsletter of the Illicit Antiquities Research Centre (Issue 11, Autumn) and J. Keyser, "Holy Land's Ancient Sites Hit By Looting: Archaeologists Say Region's Troubles Lead to Desperate Theft", accessed at http://www.msnbc.com/news/782447.asp?Osi&cp1=1.

(16) Ilan et al., op. cit., p. 41.

(17) Blumt, op. cit.

(18) أنظر: Arieh O'Sullivan, "Increased Archaeological Theft in Israel", *The Jerusalem Post*, 29 November, 2000.

(19) Schulman, op. cit.

(20) Halpem, op. cit.

(21) Ibid.

(22) أنظر: Meron Rapoport, "A Separate Peace", *Haaretz*, April 17, 2008. www.haaretz.com/hasen/spages/073870.html. last accessed on 15/7/2008.